

## دور المديرية العامة للدفاع المدني والمجلس الأعلى للدفاع المدني في مواجهة الكارثة الزلزالية

### مقدمة

يسعدني أن أتحدث إليكم في هذا الصرح العلمي الشامخ ويطيب لي أن أتحدث اليوم عن دور المديرية العامة للدفاع المدني والمجلس الأعلى للدفاع المدني في مواجهة الكارثة الزلزالية .

### أيها الأخوة

بشكل عام للدفاع المدني إطاران- الإطار الأول الدفاع المدني الشامل واعني به المجلس الأعلى للدفاع المدني الذي يرأسه معالي وزير الداخلية وهو السلطة العليا للدفاع المدني بموجب القانون وهذا المجلس محمول بصلاحيات واسعة لتنظيم أعمال الدفاع المدني في مجال الكوارث الطبيعية والاصطناعية التي تستدعي تظافر كافة الجهود الممكنة لتقليل أثارها من خلال أعضاءه حيث أن الوزارات والأجهزة العسكرية ممثلة بهذا المجلس ويضطلع كل منها بالواجبات التي تعنيه فيما يتعلق بأعمال الدفاع المدني وتنفيذ واجبات واعمال المجلس الأعلى للدفاع المدني من خلال الأذرع التنفيذية من قبل لجان الدفاع المدني في المحافظات والألوية والاقضية والتي يرأسها الحاكم الإداري في كل منطقة إدارية والمديرية العامة للدفاع المدني هي أحد أعضاء هذا المجلس وهذا الإطار الشامل للدفاع المدني يسعى لأن يكون كل مواطن في موقعه رجل دفاع مدني يعمل ضمن نطاق قدراته بالأعمال التي تدفع الخطر عنه وعن ممتلكاته .

أما الإطار الثاني فهو المديرية العامة للدفاع المدني إذ تقوم ضمن الواجبات المحددة لها بالقانون بأعمال الدفاع المدني اليومية وتقدم خدماتها للمواطنين في مجالي الوقاية والحماية الذاتية ومعالجة حوادث الإطفاء والإسعاف والإنقاذ على مدار الساعة من خلال مواقع الدفاع المدني في مختلف مناطق المملكة فضلاً عن واجبتها ضمن اختصاصها في الظروف الطارئة عضواً في منظومة المجلس الأعلى للدفاع المدني.

وكما تعلمون فإن الكوارث تحدث منذ القدم ، كان يحدث التدمير ولكن بشكل عام \*\*\* الأرض والجبال وعاش الإنسان واستمرت الحياة . والأردن كغيره من دول العالم معرض لأن تلم به لا سمح الله الكوارث وتعتبر الزلازل من أخطر الكوارث التي تهدد العالم ونظراً للموقع الجغرافي نستطيع أن نقول أن هنالك نشاطاً زلزالياً معتدلاً واضح لا يمكن تجاهله ي الأردن . لذا لا بد من إيلاء هذا الموضوع العناية والاهتمام والذي يتمثل بالإعداد المسبق والتخطيط المتقن وتكاتف جميع الجهود وتوفير كافة الامكانيات والمصادر لمواجهة الزلازل لما قد تخلفه من دمار مفاجيء وفقدان في المباني وما قد يتبعها من حرائق وإنهيار وإصابات مختلفة وإنتشار واسع للدمار وخصوصاً في البنية التحتية وقطاع الخدمات . حيث أن التأثير

المباشر للزلازل سيؤثر على جميع قطاعات المجتمع . وهذا الوضع يتطلب القيام بإجراءات سريعة قد تفوق قدرات البلد وخلال هذه المحاضرة سأحاول الحديث عن المواضيع التالية :-

- حلقة إدارة الكارثة الزلزالية .
- دور المديرية العامة للدفاع المدني في مواجهة الكوارث (بشكل عام) .
- المجلس الأعلى للدفاع المدني .
- إجراءات المجلس الأعلى للدفاع المدني في مواجهة الكارثة الزلزالية .
- واجبات المديرية العامة للدفاع المدني في مواجهة الكارثة الزلزالية .

٢ / الباب الثاني

٢ / ١ إدارة الكارثة

تعرف الكارثة دولياً بأنها حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وقد تكون طبيعية مردها المشيئة الإلهية وقد تكون كارثة من صنع بشري أي مردها فعل الإنسان سواء كان إرادياً أو لا إرادياً وتتطلب لمواجهتها معونة الوطن أو على المستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية

يعتبر علم إدارة الكوارث من العلوم المهمة في حياة الإنسان وذلك لعلاقته الماسة بإنقاذ الأرواح والتخفيف من الأضرار المادية والحفاظ على الموارد الاقتصادية في أي منطقة تتعرض إلى كوارث طبيعية .

تتضمن المبادئ الرئيسية لإدارة الكوارث كل من التخصصية وتقسيم العمل ، السلطة والمسؤولية ، المركزية في التوجيه ، التسلسل الهرمي وتدرج السلطات ، ترتيب الأولويات ومبدأ المبادرة . أما خطوات إدارة الكارثة في التخطيط ، التنظيم لمواجهة الكارثة ، التوجيه والتنسيق لمواجهة الكارثة ، أما مراحل إدارة الكارثة فتتقسم إلى ثلاثة أقسام : مرحلة ما قبل حدوث الكارثة وتمثل باتخاذ كافة الاحتياطات والإجراءات للاستعداد والمواجهة لأي كارثة ، مرحلة مواجهة الكارثة وتمثل باتخاذ القرارات المناسبة واستخدام كافة الإمكانيات المتوفرة حسب الخطط المرسومة سابقاً بالسرعة الممكنة ، وأهم ما تتضمنه مرحلة ما بعد الكارثة هو إيواء المتضررين ، مشاركة الجهات المعنية في تقييم الأضرار الفنية والإنشائية التي تلحق بالمباني التجارية والسكنية والاستراتيجية ، إصلاح البنية التحتية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الوضع الطبيعي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والبناء .

تعتبر الكوارث الزلزالية من أخطر الكوارث التي تهدد العالم وعلى الأرجح والسبب الأكبر وربما الوحيد للوفيات في كل سنة هنالك أكثر من (٣٠٠٠) هزة أرضية مسجلة فوق (٧) درجات وتتسبب هذه الزلازل في حدوث خسائر جسيمة بالأرواح حيث أن الحصيلة السنوية لمتوسط عدد الوفيات حوالي (١٠٠٠٠) شخص . وللكوارث الزلزالية خصائص نستطيع أن نذكر منها ما يلي :-

- على الأغلب لا يوجد هنالك تحذير مسبق لوقوعها ولا يمكن التنبؤ بوقت حدوثها .
- تحدث فجأة ودون سابق إنذار .
- إن المناطق المعرضة للزلازل في العادة محددة ومعروفة .
- الآثار التي تخلفها الزلازل من خسائر في الأرواح ، إصابات ، خسائر في الممتلكات ، تعطيل الإنتاج ، تعطيل الحياة اليومية ، فقدان أماكن العمل ، خسائر في الاقتصاد القومي ، آثار نفسية واجتماعية ، كل هذه الآثار تظهر بشكل أساسي من حركة الأرض وتكسر طبقاتها أو انزلاقها وخصوصاً عندما يرافق ذلك دمار في البنية التحتية بالإضافة إلى وجود إصابات كثيرة نتيجة نقص وسائل الإنذار والتحذير .

من خلال دراسة للكوارث الزلزالية التي حدثت في العديد من الدول يتضح أن هنالك إجراءات عامة يمكن القيام بها للحد من الآثار الناجمة عن هذه الكوارث وذلك من خلال :-

- إيجاد آلية تحذير فعالة .
- تنظيم تعليمات استخدام الأراضي بشكل مناسب .
- استخدام وتطبيق كودات البناء ضد الزلازل .
- إعادة توطين المجتمعات وإبعاد القاطنين في الأماكن الخطرة إلى أماكن أخرى .
- توعية المجتمعات وبرامج التثقيف .

هنالك العديد من الوفيات التي قد تصاحب الكارثة الزلزالية عند حصولها ونستطيع أن نذكر منها :-

- دمار كبير وخطر يستدعي وجود إجراءات مجابهة طارئة وسريعة وخصوصاً في مجال البحث والإنقاذ والمساعدة الطبية .

- الصعوبة في عملية التحرك والاقتراب من المناطق المتأثرة .
- الانتشار الواسع للدمار ودمار البنية التحتية وقطاع الخدمات .
- صعوبة التقييم السريع للأبنية المتضررة مباشرة بعد الزلزال وذلك لنقص الخبرة ولنقص العدد إذا توفرت الخبرة ، عدم وجود آلية مناسبة للقيام بعمليات التقييم المباشر للآثار التي تخلفها الزلازل على المباني .

- إن متطلبات إعادة الإعمار والبناء يمكن ان تكون كبيرة وفي نفس الوقت مكلفة .
- نقص في الموارد والمصادر .

تولي المديرية العامة للدفاع المدني أهمية بالغة بموضوع الكوارث نظراً للآثار التدميرية التي قد تنجم عنها في حال وقوعها وانطلاقاً من مسؤولياتها الوطنية فقد قامت بأعمال عديدة من أبرزها :-

١. إنشاء إدارة متخصصة بالكوارث تقوم بجمع وتخزين المعلومات الاستراتيجية والتعاون مع الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بشؤون الكوارث للحصول على أحدث المعلومات والمساعدات العينية والتدريبية في مجال تطوير القدرات الوطنية للاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة .

٢. تشكيل مجموعات الإسناد في الأقاليم وتزويدها بالآليات والمعدات المناسبة والقوى البشرية المؤهلة للتعامل مع الحالات الطارئة من خلال إجراء تمارين الجاهزية والاستعداد لمعالجة الحوادث الكبرى والكوارث المختلفة وقد تم تجهيز إقليم الوسط لهذه الغاية وسيبدأ العمل بتجهيز إقليم الشمال خلال هذا العام وسيتم تجهيز إقليم الجنوب وفقاً للخطة الموضوعية .

٣. تعزيز قدرات المديرية العامة للدفاع المدني من حيث الآليات والمعدات والقوى البشرية وإقامة مراكز دفاع مدني جديدة في مختلف المحافظات لتقليل وقت الاستجابة ضمن المعايير الدولية ما أمكن .

٤. تشكيل فرق طوارئ على مستوى الأقاليم للتعامل مع المواد الكيماوية والإشعاعية نتيجة للتوسع في استخدامها في الصناعات المختلفة ودخول المواد المشعة في الاستخدامات الطبية ووجود مصادر إشعاعية قريبة من الأردن يمكن أن ينتج عنها تسرب إشعاعي و تم تزويد هذه الفرق بأجهزة خاصة بالكشف والتطهير إلا أنها ما زالت قليلة العدد للتدخل في الظروف الطارئة .

٥. قامت المديرية العامة للدفاع المدني تأهيل عدد من الضباط في مجال إدارة الكارثة من خلال عقد دورات بالتنسيق مع جامعة كرانفيلد البريطانية وجامعة وسكنسون الأمريكية .

٦. أعدت المديرية العامة للدفاع المدني الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الكوارث وخطة الإغاثة في الحالات الطارئة ورفعها إلى المجلس الأعلى للدفاع المدني حيث تم إقرارها.

٧. نشر الوعي الوقائي بين المواطنين من خلال الدورات والمحاضرات والنشرات ووسائل الإعلام المختلفة.

٨. توفير معدات وأجهزة حديثة للتعامل مع الكوارث والحوادث اليومية ، منها أجهزة البحث عن المحصرين تحت الأنقاض ، وأجهزة الفتح والقص والخيم الطبية وغيرها وبأعداد محدودة.

٩. أصدرت إدارة الكوارث الكتب والنشرات الخاصة بإدارة الكارثة ومنها :-

- أ. كيفية التعامل مع الزلازل في المدارس ، المباني العامة ، المصانع .
- ب. الزلازل نصائح وإرشادات والوقاية من أثارها.
- ج. العوامل الكيماوية والبيولوجية والوقاية منها.
- د. السلامة المتريية.
- هـ. المرشد للمواطن ( التعامل مع الكوارث المختلفة ).

#### المجلس الأعلى للدفاع المدني الشامل ( مجلس التعامل مع الظروف الطارئة وآثارها )

إن التعامل مع الحالات والظروف الطارئة هو الواجب الرئيس للمجلس الأعلى للدفاع المدني الذي تم إيجاده بموجب المادة (٥) من قانون الدفاع المدني رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٥٩ ، والمادة (٣-أ) من قانون الدفاع المدني رقم (١٨) لعام ١٩٩٩ م ، ويتأسسه معالي وزير الداخلية ، والمديرية العامة للدفاع المدني هي أحد أعضائه ، وهذا المجلس بحكم الصلاحيات المخولة له معني بمعالجة الحوادث الناجمة عن الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية والاصطناعية ومن خلال الأعضاء الممثلة فيه كل حسب اختصاصه وطبيعة الواجبات الموكلة له ويعتبر المجلس الأعلى للدفاع المدني السلطة الرئيسية المخولة بصلاحيات واسعة لوضع الخطط الكفيلة بمواجهة الكوارث و الاستعداد لها بما في ذلك توفير الجاهزية المناسبة لمعالجة آثارها .

## أولاً : تشكيل المجلس الأعلى للدفاع المدني الشامل

يتشكل المجلس من معالي وزير الداخلية رئيساً وعضوية كل من :-

- ١) معالي وزير الداخلية ← رئيساً
- ٢) المدير العام للدفاع المدني ← نائباً للرئيس.
- ٣) أمين عام رئاسة الوزراء والأمناء العاميين لجميع الوزارات
- ومدير عام المؤسسة العامة لحماية البيئة. ← أعضاء
- ٤) وكيل أمانة عمان ← عضواً.
- ٥) مندوب عن القوات المسلحة لاتقل رتبته عن عميد يسميه رئيس هيئة الأركان المشتركة. ← عضواً.
- ٦) مندوب عن مديرية الأمن العام لا تقل رتبته عن عميد يسميه مدير الأمن العام ← عضواً
- ٧) رئيس جمعية الهلال الأحمر الأردني ← عضواً.
- ٨) رئيس اتحاد غرف التجارة ← عضواً.
- ٩) رئيس غرفة صناعة عمان ← عضواً.

وللرئيس دعوة أي شخص للمشاركة في المجلس يجد في خبرته فائدة للمجلس.

## ثانياً: واجبات المجلس الأعلى للدفاع المدني الشامل لمواجهة الحالات الطارئة

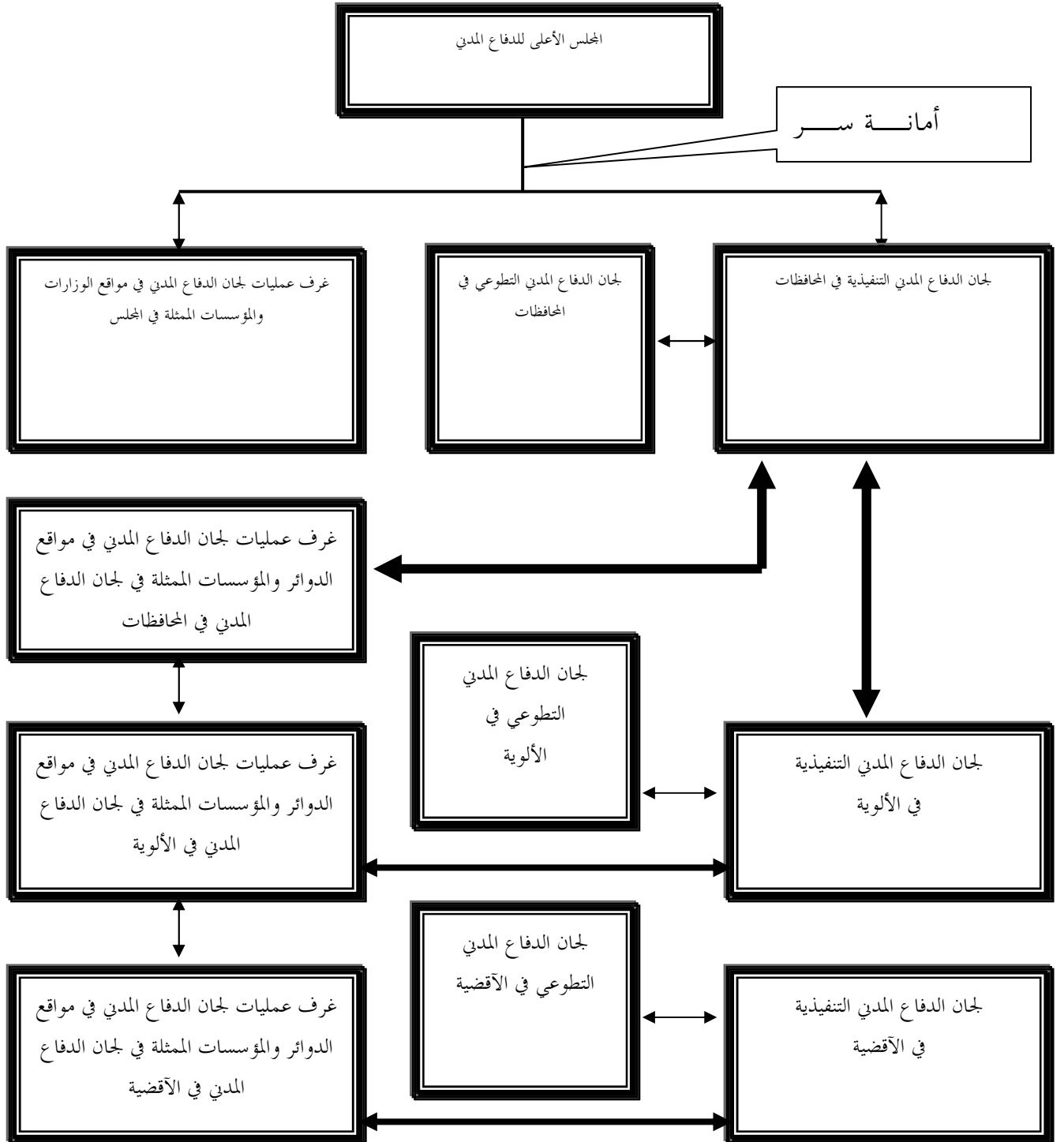
للمجلس الأعلى للدفاع المدني واجبات عديدة أهمها :-

- أ. وضع السياسة العامة للدفاع المدني لمواجهة حالات الطوارئ وما قد ينجم عنها.
- ب. إقرار الخطط العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث وتحديد واجبات كل جهة من الجهات الرسمية أو الأهلية ومسؤولياتها ومتابعة تنفيذها.
- ج. إقرار الخطط اللازمة لمواجهة التلوث الكيماوي والإشعاعي والجرثومي والغازات السامة لتأمين الوقاية والحماية منها وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة المعنية.
- د. إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمل المجلس وإدارة غرفة عملياته وغرف عمليات الجهات الممثلة فيه وغرف عمليات لجان الدفاع المدني في المحافظات والألوية.
- هـ. إنشاء الملاجئ العامة في المملكة وتجهيزها.
- و. تحديد واجبات ومهام لجان الدفاع المدني المشكلة بموجب أحكام هذا القانون في المحافظات.

- ز. تحديد واجبات القوات المسلحة والأمن العام في حالات الطوارئ وحالات الكوارث لدعم أعمال الدفاع المدني.
- ح. تشكيل فرق تطوعية من المدنيين تتراوح أعمارهم ما بين (١٨) و (٥٠) سنة لدعم أعمال الدفاع المدني.
- ط. بيان كيفية الإنذار لتحذير المواطنين من الحالات الطارئة والكوارث وتحديد الوسائل اللازمة لذلك.
- ي. إعداد موازنة تقديرية مالية لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها وأدراجها في الموازنة العامة.
- ك. التوصية لمجلس الوزراء بالزام الدوائر والمؤسسات والسلطات الخلية ذات العلاقة برصد المخصصات المالية اللازمة في موازنتها السنوية لتنفيذ الواجبات والمهام التي تحدد لها من قبل المجلس.
- ل. أي أمور أخرى يعرضها الرئيس ويوافق عليها المجلس.

❖ لتفعيل هذه الواجبات قام المجلس الأعلى بوضع الخطة الشاملة لمعالجة الحالات الطارئة والشبكة التالية تبين المسؤوليات والواجبات لأعضاء المجلس الأعلى حيث يبين الخط العمودي الواجب الملقى على كل جهة ضمن تنسيق مدروس ومحكم ومتبادل لتنفيذ الواجب ويبين الخط الأفقي الجهد المبذول على كل جهة مشاركة مما ينعكس عنه ضرورة توفير الدعم المطلوب لهذه الجهات لتنفيذ أعمالها بكفاءة وفعالية .

الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للدفاع المدني



## ٣ / ٢ دور الدفاع المدني في مواجهة الكوارث الزلزالية

تسفر الكارثة الزلزالية عادة عن خسائر جسيمة من بينها تدمر في المئات من المباني والمنشآت في المنطقة التي تصيبها ، وهذا الوضع الطارئ يتطلب القيام بعمليات تدمر إلى معالجة الآثار التي خلفتها الكارثة وتشمل هذه المعالجة القيام بعمليات الوقاية والإنقاذ والإطفاء والإسعاف والتفتيش والإخلاء إلى غير ذلك من العمليات ولضمان المعالجة السريعة والسليمة لا بد من وضع خطط تتضمن تسلسل الإجراءات التي يجب القيام بها والمهمات وفرق العمل التي تتولى المعالجة وجاهزيتها.

وكما قلنا سابقاً ففي حالة الكوارث وخصوصاً كوارث الزلازل يكون عدد المباني المتأثرة كبيرة جداً هذا بالإضافة إلى الكم الهائل من الجرحى والقتلى والمصابين وكذلك وجود أشخاص محاصرين داخل وبين الأنقاض . وفي هذه الظروف التي تكون على الأغلب مفاجئة وتحدث دون سابق إنذار مخلفة ورائها الدمار الهائل لا تستطيع جهة واحدة مواجهة هذه الآثار ونحن في الدفاع المدني نعمل من خلال المجلس الأعلى للدفاع المدني حيث يعتبر مدير عام الدفاع المدني نائب لرئيس المجلس ويتكون أعضاء هذا المجلس من الأمناء العاميين للوزارات المعنية ومدراء الدوائر الخدمية وجميع هذه الجهات تعمل معاً من خلال الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث لعام ١٩٩٩م والتي بنيت بناءً على خطط تفصيلية قدمت من قبل جميع أعضاء المجلس حدد فيها جميع الواجبات والصلاحيات والمهام التفصيلية التي تستطيع كل جهة القيام بها .

### ٢ / ٣ / ٢ إجراءات المجلس الأعلى للدفاع المدني في مراحل الكارثة

يقوم المجلس الأعلى للدفاع المدني بناءً على الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث وضعت هذه الخطة استناداً للمادة رقم (٤) فقرة (ب) من قانون الدفاع المدني رقم ١٨ لعام ١٩٩٩م - المادة رقم (٤) فقرة (ب) إقرار الخطط العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث وتحديد واجبات كل جهة من الجهات الرسمية أو الأهلية ومسؤوليتها ومتابعة تنفيذها - وتنفذ هذه الخطة نصاً وروحاً من قبل جميع المعنيين كل حسب الواجبات والمهام المحددة له فيها اعتباراً من تاريخ ١٢/٩/١٩٩٩م باتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من الخسائر الناجمة عن الكارثة وذلك بتوفير المتطلبات الخاصة لكل مرحلة من مراحلها والتي تشمل متطلبات مرحلة الاستعداد ومتطلبات مرحلة الاستجابة ومتطلبات مرحلة إزالة الآثار وعلى النحو التالي :-

(١) متطلبات مرحلة الاستعداد :-

أ) تحديد الخطر (نوعه، حجمه، طبيعته، تكراره، تطوره) وفق الخطط المعدة مسبقاً لكل نوع منها.

ب) حصر الإمكانيات المتوفرة لمعالجة الخطر وتشمل (وسائل الإنذار، فرق التدخل وجاهزيتها، وسائل الاتصال والسيطرة، غرف العمليات، متطلبات تقديم الرعاية الصحية وخدمات الإعاشة والإيواء ووسائل النقل).

ج) تنظيم الإمكانيات المتاحة لمواجهة الخطر وتشمل (تأهيل فرق العمل النظامي والتطوعي، تأمين مستودعات خاصة بالطوارئ، توفير وسائل العمل اللازمة لمعالجة آثار الخطر \_ حالات إنقاذ، حالات إسعاف، حالات إطفاء... الخ).

د) إيجاد الأنظمة الخاصة للمعلومات الاستراتيجية أدامتها لاستخدامها عند الحاجة.

هـ) التأكد من وجود خطة دفاع مدني خاصة بكل وزارة أو مؤسسة أو منشأة قابلة للتطبيق في الظروف الطارئة.

و) إقامة وإدامة وصيانة الملاجئ العامة والأشرفاء على جاهزية الملاجئ الخاصة.

ز) تنفيذ التمارين التطبيقية على فرضيات لكوارث تنفذ من قبل جميع الأعضاء الممثلين في المجلس الأعلى للدفاع المدني لاختبار وتقييم مدى فاعلية الاستجابة وقيام كل عضو بواجبه فيها.

ح) تفعيل وتوجيه إعلام الكوارث بحيث يحقق الغاية المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستجابة للتقليل من الخسائر التي قد يتعرضون لها من جراء الكارثة.

ط) تحديد الموارد المالية التي تغطي أعمال المجلس الأعلى للدفاع المدني في مرحلة الاستعداد لمواجهة الكوارث.

ي) التوصية للحكومة بإبرام الاتفاقيات الخاصة من خلال حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتبادل المعونة عبر أراضي الغير في الظروف الطارئة.

ك) وضع الآلية المناسبة لتنسيق المعونات الدولية.

(٢) متطلبات مرحلة الاستجابة :-

أ) تقتضي هذه المرحلة تأمين الاستجابة السريعة للعمل المنظم وفق هذه الخطة لمعالجة آثار الخطر والسيطرة عليه بأقل الخسائر عليا يتولى المجلس الأعلى للدفاع المدني القيام بالواجبات التالية :-

أ.أ بعد إعلان رئيس الوزراء عن وقوع الكارثة استناداً لأحكام قانون الدفاع

رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢م ينعقد المجلس الأعلى للدفاع المدني وتفتح غرفة

عمليات المجلس الأعلى للدفاع المدني وغرف عمليات الوزارات والدوائر

- الممثلة بالمجلس الأعلى للدفاع المدني وغرف عمليات لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية ، كما ويصدر المجلس أمراً إلى الجهات المعنية بإنذار سكان المنطقة المنكوبة .
- ب.أ يبقى المجلس الأعلى للدفاع المدني في حالة انعقاد دائم طوال مرحلة الاستجابة لمواجهة الكارثة وأزالة أثارها .
- ج.أ يصدر المجلس الأعلى للدفاع المدني أمراً إلى رؤساء لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية من نظاميين ومتطوعين للالتحاق بمراكز عملهم المحددة وفي حالة تعذر التحاق أي شخص يلتحق بأقرب مركز وحسب طبيعة عمله .
- د.أ التصرف ضمن الموارد المحلية المتاحة حسب الأولويات وحتى وصول المعونات الخارجية .
- هـ.أ يطلب المجلس الأعلى للدفاع المدني عبر القنوات الرسمية المعونات الدولية من الحكومات والهيئات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية وينسق عملية استلامها والتصرف بها وتنظيم عمل الفرق القادمة من الخارج للمساعدة في عمليات معالجة الكارثة .
- و.أ الاستفادة من المعلومات الاستراتيجية الخاصة بالكوارث والموثقة لدى غرفة عمليات المجلس الأعلى للدفاع المدني والوزارات والدوائر الممثلة فيه ولجانه في التقسيمات الادارية .
- ز.أ اطلاع المواطنين على الحالة أولاً بأول مع الدقة في إعطاء المعلومة الصحيحة من خلال مراكز إعلامية تقام لهذه الغاية .
- ح.أ تأمين الاتصال الدولي من خلال الجهات المعنية .
- ط.أ ضبط الموجودات من المواد التموينية والمحروقات وتنظيم صرفها للمواطنين على ضوء المتوفر منها .

(ب) تتولى لجان الدفاع المدني في مرحلة الاستجابة القيام بالواجبات والمهام التالية :-

- أ.ب تقدير الموقف وتقييم الأضرار (خسائر بشرية ، البنى التحتية ، المنشآت ، الطرق والجسور) أولاً بأول من قبل لجان مختصة في الميدان وتمرر المعلومات إلى غرفة عمليات المجلس الأعلى الرئيسية من خلال غرف عمليات لجان الدفاع المدني في التقسيمات الادارية .

- ب.ب اتخاذ القرار المناسب من قبل رؤساء لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية للمباشرة في عمليات البحث والإنقاذ والإسعاف والإطفاء والإخلاء والإيواء والإغاثة من خلال مراكز الإيواء المجهزة بخدمات الرعاية الصحية والإغاثة .
- ج.ب تقوم الفرق المتخصصة بمعالجة وتصليح ما يمكن تصليحه من الخدمات (شبكات المياه ، الصرف الصحي ، الكهرباء ، الهاتف ، الطرق والجسور) . . . الخ .
- د.ب تستمر لجان الدفاع المدني في تقدير الموقف في المناطق المنكوبة من خلال اللجان الميدانية المختصة وتقرر هذه المعلومات على عمليات المجلس الأعلى للدفاع المدني .
- هـ.ب تتولى لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية مسؤولية المحافظة على النظام العام والسيطرة على حالة الذعر والفرع بين السكان .
- و.ب حصر الوفيات وتحديد هوياتهم ودفنهم في مقابر جماعية .
- ز.ب جمع شمل الأسر التي تشتت بسبب الحالة من خلال فرق بحث ميدانية تشكل لهذه الغاية .
- ح.ب مكافحة الأوبئة والأمراض التي تنتشر بسبب تعفن الجثث ونفوق الحيوانات .
- ط.ب السيطرة على وسائل النقل لاستخدامها في عمليات مواجهة الكارثة .
- ي.ب المحافظة على انتظام سير العمل في المؤسسات الرسمية والأهلية والمنشآت بما في ذلك الموانئ والمطارات والطرق الدولية .
- ك.ب توثيق كافة الإجراءات التي اتخذت خلال مرحلة الاستجابة وتدوينها في سجلات خاصة لتكون مرجع يستفاد منه في المستقبل .
- ل.ب إيجاد طرق بديلة عوضاً عن الطرق التي تضررت من جراء الكارثة .

٣) متطلبات مرحلة إزالة آثار الكارثة وإعادة التأهيل :-

بعد الانتهاء من مرحلة الاستجابة يقوم المجلس الأعلى واللجان المنبثقة عنه

بالإجراءات التالية :-

- أ. إجراء تقييم شامل للموقف لتحديد الأعمال التي يجب القيام بها والتي لم يتم إنجازها خلال مرحلة الاستجابة وكذلك تقييم الأضرار التي لحقت بالمنطقة المنكوبة من خسائر بالأرواح والممتلكات .

- ب. تقييم حجم الموارد المتاحة لتقديم المساعدة للسكان ومدى الحاجة إلى طلب مساعدات إضافية أخرى لتغطية احتياجات الحالات الخاصة التي قد تبرز بين السكان ومنها احتياجات الأسر المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن .
- ج. تحديد متطلبات إعادة تشغيل المنشآت المتضررة لتمكين من مباشرة عملها من جديد بعد تصليح الأضرار وتوفير المستلزمات الخاصة بالعمل ومن هذه المنشآت (المنشآت الغذائية ، مصافي تكرير البترول وتلك التي تستخدم لإعادة إصلاح قطاعات أخرى مثل الأسمنت والحديد ٠٠٠٠ الخ) .
- د. تقدير حجم الموارد والأموال اللازمة لإعادة التأهيل الشامل لكافة المرافق (خدمات عامة) في المنطقة المنكوبة .
- هـ. بعد تنفيذ كل ما سبق والذي يدخل ضمن مرحلة إعادة التأهيل يرفع رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني تقريراً شاملاً إلى مجلس الوزراء يتضمن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المجلس ولجانه في مرحلة الاستجابة وإزالة الآثار وكذلك الأضرار التي تحتاج إلى إعادة تأهيل واعمار ليتسنى وضع الخطط الكفيلة بتنفيذها حسب الأولويات بالتعاون مع الحكومات والهيئات الخاصة بإعادة تأهيل واعمار ليتسنى وضع الخطط الكفيلة بتنفيذها حسب الأولويات بالتعاون مع الحكومات والهيئات الخاصة بإعادة الاعمار .

#### ٤/ ٣/ ٢ القيادة السيطرة والاتصالات

- أ. يعتبر وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني هو المسؤول عن تنفيذ إجراءات هذه الخطة على مستوى المملكة .
- ب. يعتبر المحافظ في المحافظة مسؤولاً أمام رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني عن تنفيذ هذه الخطة في المحافظة .
- ج. يعتبر متصرف اللواء مسؤولاً أمام المحافظ عن تنفيذ هذه الخطة في اللواء .
- د. يعتبر مدير القضاء مسؤولاً أمام متصرف اللواء عن تنفيذ هذه الخطة في القضاء .
- هـ. يعتبر رئيس اللجنة التي يشكلها المجلس الأعلى للدفاع المدني من غير ما ورد ذكره مسؤولاً أمام رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني عن تنفيذ المهمة المكلفة بها اللجنة .
- و. يعتبر رؤساء اللجان التي يشكلها رؤساء لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية مسؤولين أمامهم عن تنفيذ المهمات الموكلة لها .
- ز. تعتبر غرفة عمليات المجلس الأعلى للدفاع المدني الغرفة الرئيسية التي ترتبط بها غرف العمليات في الوزارات والدوائر ولجان الدفاع المدني في التقسيمات الادرية .

- ح. تدار غرفة عمليات المجلس الأعلى للدفاع المدني من قبل مندوبين مؤهلين ومفوضين باتخاذ القرارات .
- ط. تعتبر غرف عمليات لجان الدفاع المدني في المحافظات والألوية والاقضية المرجعية في اتخاذ القرارات في منطقة الاختصاص مع مراعاة المرجعية التسلسلية في الأولوية والاقضية .
- ي. تدار غرف عمليات لجان الدفاع المدني في المحافظات والألوية والاقضية من قبل مندوبين مؤهلين ومفوضين باتخاذ القرار .
- ك. تقام عند الحاجة غرف سيطرة ميدانية في مواقع العمل وترتبط بغرفة العمليات الرئيسية في منطقة الاختصاص .
- ل. تدام غرف العمليات في جميع الوزارات والمؤسسات الممثلة في المجلس الأعلى للدفاع المدني من قبل مندوبين مؤهلين ومفوضين قادرين على القيام بالإجراءات التي تتطلب منهم .
- م. للمجلس الأعلى للدفاع المدني الحق في استخدام جميع وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي المحمول والثابت بمختلف أنواعها وأشكالها وغايات استعمالها في الظروف والأحوال الطارئة وذلك لتأمين تمرير المعلومات ما بين غرف العمليات والفرق العاملة في الميدان وغرفة العمليات الرئيسية في المجلس الأعلى للدفاع المدني .

#### ٥/ ٣/ ٢ آلية عمل المجلس الأعلى للدفاع المدني

- يضطلع المجلس الأعلى للدفاع المدني بجميع الأعمال المحددة له في القانون في الظروف الاعتيادية والطارئة ضمن آلية عمل تكفل تنفيذ هذه الواجبات من خلال :-
١. عقد الاجتماعات الدورية للمجلس الأعلى للدفاع المدني في الظروف الاعتيادية بحيث يتم مناقشة وطرح جميع الشؤون الخاصة بأعمال الدفاع المدني الشامل لتقييم المخاطر لمواجهتها .
  ٢. وضع الخطط الكفيلة بمواجهة الظروف والحالات الطارئة بحيث توضع خطة لكل نوع من أنواع الكوارث .
  ٣. النظر بالتقارير الدورية التي تعدها أمانة سر المجلس واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
  ٤. بحث موضوع تأهيل فرق الدفاع المدني التطوعي وتجهيزها .
  ٥. تشكيل اللجان المتخصصة لإنجاز بعض الأعمال التي يتطلبها عمل المجلس الأعلى للدفاع المدني .

٦. دراسة آراء الخبراء والمستشارون حول بعض القضايا التي يكلفهم بها المجلس الأعلى للدفاع المدني .

٧. البقاء في حالة انعقاد دائم منذ لحظة وقوع أي كارثة وحتى إزالة آثارها بحيث يمارس المجلس واجباته وصلاحياته ومهامه للسيطرة على الحالة الطارئة .

#### ٢/ ٣/ ٦ واجبات المديرية العامة للدفاع المدني

انطلاقاً من واجبات المديرية العامة للدفاع المدني في الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث لعام ١٩٩٩م فقد تم وضع خطة المديرية العامة للدفاع المدني لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث ولقد تم إيضاح فيها المخاطر التي تتعرض لها المملكة الأردنية الهاشمية من مخاطر متوقعة سواءً كانت ناجمة عن أخطار الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن أخطار نشاطات الإنسان وتساهم المديرية العامة للدفاع المدني من خلال المديريات والأقسام والمراكز التابعة لها بالتعامل مع أي حالة طارئة أو كارثة تقع في المملكة الأردنية الهاشمية منذ مرحلة الاستعداد للاستجابة وحتى إزالة الآثار الناجمة عن هذه الحالات والكوارث وبأقل الخسائر الممكنة كما وتساهم مديريات وأقسام ومراكز الدفاع المدني بالتنسيق مع الأجهزة المختصة التعامل مع أية حالة طارئة أو كارثة للسيطرة عليها للتقليل من الخسائر البشرية والمادية .

ومن ضمن الواجبات التي تقوم بها المديرية العامة للدفاع المدني العامة في حالات الطوارئ والكوارث ومن ضمنها الزلازل فنوجز منها ما يلي :-

- القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ وحالات الإسعاف الناتجة عنها وإعداد الأفراد المؤهلين لهذه العمليات وتوعية المواطنين وتدريبهم عليها وتأمين الآليات والمعدات ووسائل الاتصال اللازمة وإعداد الدراسات الخاصة بأعمال الدفاع المدني .
- التحقق من أن الملاحيء العامة جاهزة للاستعمال .
- تدريب الفرق التطوعية على أعمال الدفاع المدني من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء المملكة لمساندة الدفاع المدني .
- دراسة مخططات الأبنية المحالة من أمانة عمان الكبرى وفقاً لأحكام نظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان المعمول به ودراسة مخططات الأبنية متعددة الطوابق وذات الاستعمالات التجارية والصناعية والسياحية التي يتوجب على البلديات الأخرى إحالتها للتأكد من تأمين الملاحيء ووسائل الحماية الذاتية وفقاً للمواصفات المقررة بموجب نظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان والرقابة عليها من المديرية العامة للدفاع المدني بعد صدور الترخيص اللازم .

- التأكد من توفر متطلبات الوقاية ووسائل الحماية الذاتية ووسائل الإنذار والإطفاء للمحلات التجارية والمهن الصناعية .
- المشاركة في تجهيز الخطط العامة والخاصة لمواجهة الكوارث وتعديلها وتحديثها كلما دعت الضرورة .
- الاشتراك مع الجهات المعنية بالقيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ وحالات الإسعاف أثناء الحالات الطارئة .
- المساهمة في إقامة وتجهيز مراكز الإيواء والإغاثة .
- توعية وتدريب المواطنين على كيفية التعامل مع الكوارث .
- توفير وسائل وأدوات الإنذار لإنذار المواطنين من الكوارث وتنظيمها والإشراف عليها .

أما في حالات الاستعداد للكوارث وبشكل خاص الزلازل فتقوم المديرية بما يلي :-

#### مرحلة الاستعداد

١. تحديد الخطر (الحالة الطارئة أو الكارثة) .
٢. حصر الإمكانيات حسب مناطق الاختصاص لمعالجة الخطر مع تنظيمها والتركيز على جاهزيتها .
٣. إيجاد أنظمة خاصة للمعلومات الاستراتيجية والعمل على إدامتها لاستخدامها عند الحاجة .
٤. تكثيف الحملات الميدانية على جميع المؤسسات والمنشآت لبيان متطلبات الوقاية والحماية الذاتية .
٥. تدريب العاملين في المؤسسات والمنشآت على أعمال الدفاع المدني بحيث يستهدف هذا التدريب إعداد العاملين فيها إعداداً مناسباً يمكنهم ضمن نطاق قدراتهم من مواجهة الحوادث منذ وقوعها والتعامل معها بشكل سليم للتقليل من الخسائر الناجمة عنها .
٦. تنفيذ التمارين التطبيقية على فرضيات لحوادث كبيرة (حالات طارئة ، كوارث) تنفذ من قبل جميع المعنيين بلجان الدفاع المدني ضمن التقسيمات الإدارية لإختبار وتقييم مدى فاعلية الاستجابة وقيام كل جهة بدورها وواجباتها .
٧. التأكد من جاهزية وإدامة غرف العمليات الخاصة بالدفاع المدني .

## مرحلة الاستجابة

١. الاشتراك والمساهمة بتقدير الموقف وتقييم الأضرار (خسائر بشرية ، البنى التحتية ، المنشآت ، الطرق ، الجسور ، .. الخ) وتقرر المعلومات أولاً إلى غرفة عمليات المديرية العامة للدفاع المدني الرئيسية .
٢. القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ والإخلاء وحالات الإسعاف الناجمة عنها.
٣. المحافظة على أرواح وممتلكات المواطنين .
٤. تقدير الاحتياجات وطلبها من المديرية العامة للدفاع المدني/العمليات .
٥. المساهمة في إقامة مراكز الإيواء والإغاثة .
٦. المساهمة مع فرق البحث الميدانية لإخلاء الإصابات وحصر الوفيات وجمع شمل الأسر التي تشتت بسبب الحالة أو الكارثة .
٧. توثيق كافة الإجراءات التي اتخذت خلال هذه المرحلة وتدوينها بسجلات الإجراءات الخاصة بغرف العمليات .

## مرحلة إزالة الآثار الناجمة عن الحالة الطارئة أو الكارثة .

١. الاشتراك في إجراء التقييم الشامل للموقف .
٢. إعطاء أولويات العمل للمناطق حسب أهميتها .
٣. الاشتراك بتقييم الأضرار التي لحقت بالمناطق المنكوبة من خسائر بالأرواح والممتلكات .
٤. الاستمرار بتقديم خدمات الدفاع المدني بالإمكانات المتوفرة .
٥. طلب الاحتياجات الضرورية مع رؤساء لجان الدفاع المدني ضمن مناطق الاختصاص .

## كما تقوم المديرية بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بما يلي :-

- التنسيق مع الحكام الإداريين لالتحاق النظاميين والمتطوعين بمراكز عملهم في الحالات الطارئة والكوارث .
- التنسيق مع الحكام الإداريين بما يتعلق بواجب الدفاع المدني في إجراءات الدفاع المدني المباشرة بعمليات البحث والإنقاذ والإيواء والإغاثة .
- التنسيق مع المؤسسات والمنشآت لتوفير خطة دفاع مدني خاصة بهم قابلة للتطبيق في الظروف الطارئة والكوارث .
- إدامة التنسيق مع مديريات التربية والتعليم من قبل مدراء الدفاع المدني في المحافظات حول :-

- تحديد المدارس الممكن استخدامها كمراكز للإيواء بالتنسيق مع رؤساء لجان الدفاع المدني وكذلك اعتبار الجامعات والكليات والمعاهد مراكز طوارئ .
- اشراك المعلمين والمعلمات في دورات تدريبية على أعمال الدفاع المدني .
- التنسيق مع مديريات الصحة من قبل مدراء الدفاع المدني في المحافظات حول :-
- تهيئة جميع المستشفيات الحكومية والخاصة لاستقبال الإصابات .
- إقامة مستشفيات ميدانية عند الحاجة .
- التنسيق مع مديريات الأشغال العامة حول :-
- التقييم الميداني الأولي للخسائر والأضرار الناجمة عن الحالات الطارئة والكوارث .
- تقييم الأضرار والاستفادة من إمكانياتهم أثناء الحالات الطارئة .
- التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة حول :-
- المشاركة في عمليات إزالة الأنقاض .
- معالجة الحوادث ضمن حدود البلديات والقري .
- التنسيق مع أمانة عمان الكبرى حول :-
- المساعدة في عمليات معالجة الآثار الناجمة عن الحالات الطارئة والكوارث من خلال فرق العمل والآليات ومهمات العمل التي تستخدم في الكوارث .
- المساعدة في إزالة الأنقاض .
- التنسيق مع القوات المسلحة والأمن العام حول :-
- المساعدة في عمليات البحث والإنقاذ والإخلاء والإيواء .
- المساعدة في إزالة الأنقاض .

المشاركة في تقييم كوارث الزلازل والآثار الناجمة عنها :-

كما أشرنا سابقاً في البنود فإن المسؤولية الأولى تقع على عاتق أعضاء المجلس الأعلى للدفاع المدني ولجان المنبثقة عنه في المحافظات والألوية والأقضية عند حدوث الكوارث والدفاع المدني يشارك وبالتنسيق بين المؤسسات المعنية بتقديم العون والمساعدة في شتى المجالات .

إن عملية التدخل إثر الهزات الأرضية الجسيمة مهمة صعبة ويجب أن يكون لدى الجهات المعنية تصور واضح عن حجم الدمار وتوقيته وطبيعة أكوام الأنقاض وآلية سريعة لإجراء التقييم الأولي

السريع للمباني المتضررة حيث أن سرعة التدخل والتقييم الأولي السريع للمباني المتضررة المباشر بعد الكارثة تؤدي إلى الحد والتخفيف من الخسائر في الأرواح والممتلكات وتجنب حدوث الآثار الثانوية ونحن في الأردن وبناءً على الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث تشترك جميع أجهزة الدولة في الاستعداد والاستجابة وإعادة الاستقرار إلى الوضع الطبيعي .

وحتى تكون خطة التدخل تسير بشكل سريع وفي الوقت المناسب يمكن القيام بما يلي بالتنسيق مع الجهات الأخرى مثل الدفاع المدني ، القوات المسلحة ، وزارة الأشغال العامة ، الجمعية العملية الملكية ، الجمعيات والهيئات المحلية والدولية الحكومية وغير الحكومية .

أولاً : عمليات المسح واستكشاف للمنطقة المعرضة للكارثة الزلزالية .

ثانياً : إرسال النجدة للمنطقة المنكوبة .

أولاً : عمليات المسح واستكشاف للمنطقة المعرضة للكارثة الزلزالية

وتتم هذه العملية من خلال سلسلة من الخطوات الإجرائية والتي تتم تحت إشراف الجهات المعنية بناءً على الخطة الوطنية الشاملة للحالات الطارئة والكوارث والتي تتضمن التالي :-

(١) التعرف على طبيعة الكارثة الزلزالية ومدى الخطورة وهنا يتم التالي :-

- أ. تحديد حجم الكارثة الزلزالية وقوة الزلزال بناءً على المعطيات من خلال مركز الرصد الزلزالي الأردني .
- ب. السبل المثلى لمواجهة الآثار المترتبة عليها .
- ج. مسافة التأثر (من خلال المسح الجوي بالتعاون مع القوات المسلحة / سلاح الجو الأردني / المركز الجغرافي الملكي) .

ويتم في هذه المرحلة أيضاً جمع المعلومات حول :-

- أ. عدد الأشخاص المتأثرين .
- ب. نوع الأبنية الموجودة في المنطقة المنكوبة .
- ج. التعرف على طبيعة المواد الخطرة المحتمل وجودها في المنطقة .

يتم جميع المعلومات من خلال :-

- أ. النداءات المختلفة الصادرة عن المنطقة المنكوبة .

- ب. الاستكشاف الجوي وهو أفضل وسيلة ويتم ذلك من خلال التنسيق مع القوات المسلحة / سلاح الجو . حيث يتم بعد ذلك تقدير الأضرار وتقييم الاحتياجات وكيفية التدخل .
- ج. المعلومات الواردة من قوات الأمن والجيش والدفاع المدني في الموقع .

(٢) تحليل المعلومات والبيانات :-

بعد ورود المعلومات والبيانات من الموقع إلى غرف العمليات الفرعية والتي تم فتحها يتم إرسالها إلى غرف العمليات الرئيسية ليتم دراستها وتحليلها لمساعدة أصحاب القرار في اتخاذ القرارات والخطوات المناسبة .

(٣) تقييم الموقف :-

بناءً على تحليل المعلومات يتم عمل تصور مبدئي لحجم الدمار وتقسيم أولي لمناطق الدمار تبعاً لحجم الدمار وكما يلي :-

(أ) المنطقة المنكوبة .

ويقصد بها المنطقة التي تصاب بدمار كبير بحيث تكون فيها الطرق والجسور مهتمة فضلاً عن إغلاق الطرق بسبب الدمار والأنقاض المتراكمة .

(ب) المنطقة المتوسطة .

وهي التي تصاب بدمار جزئي وتكون فيها الطرق مغلقة وأعمدة الكهرباء والهاتف وتمديداتها الأفقية ملقاة على الأرض .

(ج) المنطقة الحيطية .

وهي تلك المنطقة التي تعرضت إلى أضرار بسيطة أو جزئية .

(٤) اختيار المنافذ والطرق المناسبة لسرعة وصول فرق الإنقاذ إلى المنطقة المنكوبة ويتم ذلك بالتعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة (الدفاع المدني ، الأمن العام ، القوات المسلحة ، ... الخ) .

(٥) البدء بعمليات الإنقاذ والإخلاء من المباني المهتمة بناءً على إجراءات تقييم ميدانية سريعة في الميدان .

(٦) نطمح من خلال مشروع الدراسة إلى تشكيل لجنة خاصة تدرج تحت مظلة المجلس الأعلى للدفاع المدني تقوم بالتقييم الفني للمباني المتضررة بسبب الزلازل مبنية على أسس علمية من

خلال كوادر مؤهلة تقوم باستخدام نماذج التقييم التي سيتمخض عنها المشروع للحد من الأخطار المترتبة على استخدام هذه المباني وبالتالي اتخاذ الإجراءات الإدارية والرسومية لمنع وصول المواطنين إلى تلك المباني خوفاً عليهم من التعرض إلى مخاطر تؤثر على حياتهم . وهذه اللجنة تكون مسؤوليتها تدريب كوادر مختلفة حتى تكون رديف في حالة الكوارث الكبرى .

في نهاية هذه المرحلة نكون قد حصلنا على تصور أولي حول :-

- الوضع العام من حيث :-
- طبيعة الكارثة :-
    - أ. القوة والشدة .
    - ب. زمن الحدوث وتاريخه .
    - ج. المكان .
  - المنطقة المتأثرة والتي يجب أن تحدد ما يلي :-
    - أ. اسم المنطقة المتأثرة .
    - ب. مسافة المنطقة المتأثرة .
    - ج. طوبوغرافية المنطقة المتأثرة .
    - د. تقدير عدد سكان المنطقة المتأثرة .
  - التأثير ، يجب أن يتم تحديد .
    - أ. عدد الأموات والجرحى (الأولي) .
    - ب. عدد الاشخاص الذين تأثروا (المفقودين والمشردين) .
  - التدمير الذي لحق بالقطاعات (الخاصة ، العامة ، الخدمات ، البنية التحتية).
    - أ. البيوت والمنازل .
    - ب. المرافق العامة (المياه ، الكهرباء ، ... الخ) .
    - ج. طرق المواصلات (البرية ، السكك الحديدية ، الموانئ والجسور ، المطارات ، ... الخ) .
    - د. الثروات الزراعية والحيوانية .
    - هـ. وسائل الخدمات الصحية .

وتتم هذه من خلال لجان خاصة . ويجب الإشارة هنا إلى انه خلال هذه الفترة يجب أن تستمر عمليات الإنقاذ والإغاثة والاستفادة من المعدات الموجودة في الموقع .

في هذه المرحلة تتولى لجان الدفاع المدني :-

- (١) من خلال لجان مختصة في الميدان بتقدير الموقف وتقييم الأضرار (خسائر بشرية ، البنى التحتية ، المنشآت ، الطرق والجسور) أولاً بأول وتممر المعلومات إلى غرفة عمليات المجلس الأعلى الرئيسية من خلال غرف عمليات لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية .
- (٢) الاستمرار في تقدير الموقف في المناطق المنكوبة من خلال اللجان الميدانية المختصة وتممر هذه المعلومات إلى غرفة عمليات المجلس الأعلى للدفاع المدني .
- (٣) حصر الوفيات وتحديد هويتهم .
- (٤) توثيق كافة الإجراءات التي اتخذت خلال مرحلة الاستجابة وتدوينها في سجلات خاصة لتكون مرجع يستفاد منه في المستقبل .

ومن ضمن الجهات الرسمية التي كلفتها الخطة الوطنية الشاملة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث لعام ١٩٩٩م في هذه المرحلة .

#### (١) وزارة التربية والتعليم

ومن ضمن واجبات هذه الوزارة إشراك الهيئات التدريسية والإداريين العاملين في الوزارة بإجراء عمليات المسح الميداني لتقييم الخسائر الناجمة عن الكوارث .

#### (٢) وزارة الأشغال العامة والإسكان

حيث تقوم بالواجبات التالية :-

- إشراك الخبراء والمهندسين من الوزارة ونقابة المهندسين في أعمال التقييم الميداني الأولي للخسائر الناجمة عن الكارثة .

- تقييم الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور ومحاولة تصليحها بأسرع وقت ممكن وإيجاد الطرق البديلة حتى يتم الإصلاح .

(٣) وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

حيث تقوم الوزارة بتشكيل الفرق التطوعية من العاملين في البلديات والمجالس القروية للمشاركة في عمليات المسح الميداني ومعالجة الحوادث .

(٤) وزارة الطاقة والثروة المعدنية

تزوّد المجلس الأعلى للدفاع المدني بمعلومات عن النشاط الزلزالي من خلال التقارير التي تُقدم من قبل مركز الرصد الزلزالي التابع لسلطة المصادر الطبيعية باعتباره المعتمد من قبل المجلس الأعلى للدفاع المدني .

ثانياً : إرسال النجدة والمساعدات للمنطقة المنكوبة

- يتولى رؤساء لجان الدفاع المدني في التقسيمات الإدارية اتخاذ القرار المناسب للمباشرة في :-

- أ. عمليات البحث والإنقاذ .
- ب. تقديم خدمات الإسعاف .
- ج. القيام بعمليات الإخلاء من المناطق الخطرة إلى المناطق الآمنة .
- د. إقامة مراكز إيواء مجهزة بخدمات الرعاية الصحية والإغاثة .
- هـ. القيام بعمليات الإطفاء .
- و. السيطرة على وسائل النقل لاستخدامها في عمليات مواجهة الكارثة .
- ز. إيجاد طرق بديلة عوضاً عن الطرق التي تضررت من جراء الكارثة .
- ح. قيام الفرق المتخصصة بمعالجة وتصليح ما يمكن إصلاحه من الخدمات (شبكات المياه ، الصرف الصحي ، الكهرباء ، الطرق والجسور ، ... الخ) .